فريق نيابي يعلن عن نيته حضورها اليوم .. والحكومة متمسكة بـ 18 أكتوبر الجاري

«الجلسة الافتتاحية».. بين شد «مرسوم التأجيل».. وجذب «دستوريته»

مرزوق الحبيني

أسامة الشاهين

عبيد الوسمي

مرزوق الحبيني: ليس مثلنا من يتخلى عن مسؤولياته .. والمجلس مدعو للاجتماع بحكم الدستور

أسامة الشاهين: سوف أحضر الجلسة اليوم..قالها بو هاني وكلنا يقولها التزامًا بالدستور

عبيد الوسمي: المجلس مدعو للانعقاد تفادياً لبطلان أعماله وإرادة الأمة يجب أن تحترم

صالح عاشور: للخروج من المأزق الدستوري نحضر ثم ترفع الجلسة لعدم اكتمال النصاب

جنان بوشهري: سأقدم في أول جلسة بطلب إحالة الخلاف الحالي إلى المحكمة الدستورية

فيصل الكندري وحمد المطر:سنحضر للجلسة التزاما بالمدة الدستورية واحتراما للدستور

حالة من الارتباك والشد والجذب بسبب موعد افتتاح دور الانعقاد الجديد، فبينما هو واضح موقف الحكومة من التزمها بموعد الافتتاح في 18 أكتوبر الجاري على أساس "مرسوم التأجيل" الذي بني على المادة 106 من الدستور، بدا واضحا أن هناك فريقا من النواب حسم أمره بأن الاستناد لهذه المادة غير صحيح وعليه فإن المجلس مدعو للانعقاد اليوم الأحد الموافق 16 أكتوبر بحسب نص المادة 87 من الدستور.

من ناحيته قال النائب مرزوق الحبيني أنه ليس مثلنا من يتخلى عن مسؤولياته.

وأضاف الحبيني في بيان صحافي قال فيه :ردا على ما يثار في شأن مسؤولية رئيس السن عن توجيه دعوة الاجتماع المنصوص عليه وفقا للمادة 87 من الدستور، نؤكد أن نص المادة المذكورة واضحة للجميع ومفاده "... إن المجلس مدعو للاجتماع...." بحكم الدستور ولا يحتاج توجيه دعوة من أحد، وهذا يختلف عن غيره من الاجتماعات الاخرى التي تحتاج دعوة من الرئيس»، مضيفا «ونؤكد للجميع بأنه ليس مثلنا من يتخلى عن مسؤولياته».

ونشر الحبيني مع بيانه نص المادة 87 من الدستور.

كما أعلن النائب أسامة الشاهين أنه سيحضر جلسة مجلس الأمة اليوم أيضا،مؤيداً ما جاء في بيان النائب مرزوق الحبيني.

وأضاف : "ليس مثلنا من يتخلى عن مسؤ وليا ته " .. قالها بو هاني وكلنا يقولها التزامًا بالدستور».

من جانبه قال النائب الدكتور عبيد الوسمي إنه عملا بنص الدستور المادة 87، المجلس مدعو للانعقاد اليوم الأحد دون حاجة لدعوة، تفادياً لبطلان اعماله، كما نصت المادة 90 "كل اجتماع يعقده المجلس في غير الزمان والمكان المقررين لاجتماعه يكون باطلا، وتبطل بحكم القانون القرارات التي تصدر فيه".

وأضاف «إن إرادة الأمة يجب أن تحترم، والدستور يجب أن يطبق».

بدوره قال النائب صالح عاشور، إنه «للخروج من المأزق الدستوري والسياسي على رئيس السن دعوة النواب لجلسة اليوم الأحد 16 أكتوبر ثم يرفع الجلسة لعدم اكتمال النصاب أو لأسباب أخرى»، معتبرا أن «غير هذا انتهاك واضح للدستور بعدم عقدها الأحد».

من جهتها أعلنت النائب الدكتورة جنان بوشهري عن حضورها اليوم الأحد إلى مبنى مجلس الأمة تنفيذا وتطبيقا لنص المادة 87 من الدستور التي حددت إجراءات ومواعيد الاجتماع الأول للمجلس، مشيرة إلى أنها ستقدم في أول جلسة بطلب إحالة الخلاف الى المحكمةالدستورية وفق ما نص عليه قانونها حتى لا تخضع الممارسات للأهواء السياسية، بل لأسس ومرجعية دستورية ثابتة.

وقالت بوشهري، «أخواتي وإخواني أشاركم الرغبة الكبيرة في توفير بيئة مستقرة سياسيا نبني عليها أسس الإصلاحات وقواعد التنمية،وننطلق منها لتحقيق آمال وتطلعات تمثل حقوقا دستورية لكل مواطن ومواطنه، وواجبات دستورية على كل عضو في الحكومة ومجلس الأمة،وأعلم، كما تعلمون أنتم، أن الوقت مضى من عمر الوطن والمواطنين دون أن نتقدم خطوات إلى الأمام، وانصرف دون أن نخلق مستقبل آمنللأجيال».

وأضافت أن «المحافظة على الممارسات والاجراءات الدستورية السليمة تعتبر أهم أداة لاستقرار إدارة الدولة بكافة مؤسساتها، والوسيلةالأمثل لتحقيق الاستقرار السياسي، وحماية لحقوق المواطنين ومكتسباتهم».

وأشارت إلى أن «الأمانة العامة لمجلس الأمة وجهت الدعوات لجلسة افتتاح الفصل التشريعي السابع عشر يوم الثلاثاء الموافقة 18 أكتوبر 106، في تجاوز للمدة الدستورية المحددة لعقد الجلسة الافتتاحية، وتعارض مع الرأي الدستوري الذي أرى سلامته في تطبيق المادتين ٨٧و 106 من الدستور، وهنا لا أملك أن أتجاوز قناعاتي الدستورية بل لأسس ومرجعية دستورية ثابتة نتفادى معها تكرار الخلاف مستقبلا».

من ناحيته أعلن النائب فيصل الكندري عن حضوره اليوم في قاعة عبدالله السالم لحضورالجلسة التزاما بالمدة الدستورية.

وقال الكندري، «احتراما للدستور و تطبيقا لما جاء في نص المادة 87 سأتواجد غدا صباحا في قاعة عبدالله السالم لحضورالجلسة التزاما بالمدة الدستورية».

من جانبه أعلن النائب الدكتور حمد المطر حضوره جلسة اليوم التزاماً بالدستور واحتراماً للأمة.

كما أعلن النائب حامد البذالي أنه سيحضر جلسة اليوم في قاعة عبدالله السالم،حفاظاً على الدستور والتزاماً لما جاء بنص المادة 87.

وأيضا قال النائب خليل الصالح إنه التزاما بالنصوص الدستورية، وتجنبا للوقوع في إشكالية إبطال أعمال المجلس.. سأحضر جلسة اليوم.

وأعلن النائب ماجد مساعد المطيري حضوره جلسة اليوم، قائلا «التزاماً بالدستور..... سأحضر الجلسة ».

كما أعلن النائب خالد العميرة حضوره جلسة مجلس الأمة اليوم،قائلا "سأحضر جلسة الاحد –16 10–2022 التزامًا بالدستور واحترامًا للأمة ".

طالب بعقد الجلسة اليوم

«التحالف الوطني» : العودة للدستور

أكد التحالف الوطني الديموقراطي «ضرورة احترام الدستور وإعمال مواده للخروج من الازمة الدستورية الحالية التي جاءت بسبب فتاوى بعض المستشارين الدستوريين الذين ركزوا على موضوع تعديل الموعد دون الالتفات الى الجهة المناط بها اصدار المرسوم».

وقال التحالف في بيان: «تناسى هؤلاء المستشارون أن المرسوم يرفع من مجلس وزراء كامل الصلاحية وليس من حكومة تصريف العاجل من الامور أو حكومة صدر مرسوم تشكيلها ولم تقسم أمام الامير، لذا فان الامر واضح ولا يحتاج سوى الى العودة لاحكام الدستور واعلان التشكيل الحكومي واداء القسم امام سمو نائب الامير وحضور جلسة الغد بموعدها الدستوري الصحيح».

واضاف البيان: «خلاف ذلك يعد عبثا مقصودا وتأزيما غير مبرر وإدخال البلاد في متاهة جديدة بعد ان خلنا أنفسنا قد خرجنا من عنق الزجاجة. والعود عن الخطأ في مثل هذه الامور لا يعد تراجعا ولا تنازلا عن صلاحيات طرف لمصلحة آخر بل هو ما تحتاجه البلاد لاستكمال التفاؤل بمستقبل اقل تأزيما».

صالح عاشور

جنان بو شهري

حمد المطر

فيصل الكندري